محضر اجتماع مجلس الجامعة الثاني عشر
برسم ولاية 2006-2008

التاريخ : الأربعاء 27 فبراير 2008

المقر : رئاسة جامعة القاضي عياض

الحـــــاضـــــرون :

الأعضاء بحكم القانون : السادة محمد مرزاق – الحسني لحسن أمزيان – محمد أبو صلاح – عبد الحق علوي يزيدي – امحمد الأمراني زنطار – عبد الجليل هنوش – عبد الله أيت واحمان – بشير سيف الإسلام لخضر – المصطفى حدية – محمد العربي الأشهب – أحمد الدرجة – يوسف الفرم – نور الدين أسكور.

الأعضاء المعينون : السيد مولاي أحمد العمراني.

الأعضاء المنتخبون : السيدات والسادة عبد الواحد أحماني – حفيظ أحميد – لطيفة الداودي – محمد بهير – بوعبيد عباسي – عبد اللطيف أيت عمي – رشيد بنموسى – مولاي الطيب لومي – عبد النوري ناجي – محمد الحمداوي – محمد الأكلع – يدير واسو – سعيد أهادي – صالح الهداج – عبد الصمد بو الصلحي – خليد أحماني – م لحسن الإدريسي مبتسم – عبد اللطيف كنيديري – أحمد الجودي.

الأعضاء المدعوون : السادة بومدين التانوتي – محمد العربي سيدمو – مصطفى بهالي – سعيد بنجلون – إدريس الغجدامي.

****

في البداية، افتتح المجلس بقراءة الفاتحة على روح المرحومة السيدة سمية الغاسولي من المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بمراكش تغمدها الله بواسع رحمته.

وأخبر السيد رئيس مجلس جامعة القاضي عياض أعضاء مجلس الجامعة بأن صاحب الجلالة نصره الله سيدشن هذا اليوم بالمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش، مستشفى " الأم والطفل ". وعبر المجلس عن اعتزازه وافتخاره بهذه الزيارة الميمونة، وبالرعاية الملكية السامية لقطاع التربية والتكوين بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

وحدد المجلس جدول أعماله في النقاط التالية :

1 – المصادقة على محضري الاجتماعين السابقين.

2 – تقارير مجلس التدبير واللجان المنبثقة عن المجلس.

3 – المصادقة على معايير توزيع الميزانية.

4 – المصادقة على ميزانية 2008.

5 – المصادقة على النظام الأساسي الخاص بنادي الجامعة.

6 – المصادقة على النظام الأساسي الخاص بالتكوين المستمر.

7 – مختلفات.

1 – المصادقة على محضري الاجتماعين السابقين

صادق المجلس على محضري اجتماعي 25 أكتوبر 2007 (مجلس عادي) و 9 يناير 2008 (مجلس استثنائي).

2 – تقارير مجلس التدبير واللجان المنبثقة عن المجلس

قدم مجلس التدبير تقريره أمام مجلس الجامعة (الوثيقة رفقته). وناقش أعضاء المجلس هذا التقرير حيث تمحورت التدخلات حول النقاط الأساسية التالية :

- يجب أن تكون تراتبية في النقاط التي سيصادق عليها مجلس الجامعة، فيجب أولا المصادقة على معايير توزيع الميزانية قبل المصادقة على ميزانية 2008.
- يجب إيلاء الأولوية لحضيرة السيارات بالجامعة كما أن فكرة خلق مطبعة للجامعة فكرة مهمة ستمكن الجامعة من ترشيد نفقات الطبع والنسخ.
- عدد المناصب المالية المخولة للجامعة برسم سنة 2007 جد ضئيل مع العلم أن هذه النقطة ستضع الجامعة في أزمة في سنة 2015 لأن أكثر من 50% من الموظفين سيحالون على التقاعد.
- في تقارير مجلس التدبير، يجب إعطاء أهمية للموظفين الإداريين والتقنيين الذين يعتبرون ركيزة أساسية بالجامعة. كما أن ترسيم الأعوان يخلق بعض المشاكل حيث أن تساؤلاتهم حول ملفات ترسيمهم والاقتطاعات التي تباشر من رواتبهم عند الترسيم تبقى بدون جواب ولا أحد قدم لهم التوضيحات اللازمة.

- برنامج TEMPUS المتعلق بتدبير الجودة بالجامعة لم يهم كل موظفي رئاسة الجامعة وقد تم انتقاء بعض الموظفين لمتابعة التكوين مما يعتبر اقصاء في حق الباقي. وفي هذا الصدد يجب الرفع من مؤهلات الإداريين والتقنيين.
- تعرف الميزانية تراجعا يعزى إلى استحداث عدة مؤسسات جديدة.

وأثيرت خلال النقاش نقطة المشكل الذي عرفته كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش حول قيام الموظفين الإداريين بالحراسة في الامتحانات. وتدخل السيد رئيس الجامعة وأوضح بأن مهام الموظفين يحددها رئيس المؤسسة وأن الحراسة في الامتحانات مسؤولية الجميع بما فيهم الإداريين والتقنيين مع العلم أن هذه النقطة غير واردة في جدول الأعمال ولم يتم اقتراحها من طرف أي عضو في المختلفات وتعتبر نقطة داخلية تهم المؤسسة المعنية.

بعد ذلك، قدمت اللجان المنبثقة عن المجلس تقاريرها (التقارير رفقته).

وناقش المجلس هذه التقارير حيث تمحورت تدخلات الأعضاء حول النقاط التالية :

- من أجل فتح مسالك بمستوى الدكتوراه في إطار مراكز الدراسات بالدكتوراه، يجب على الأساتذة الباحثين أن يكونوا منتمين إلى فرق أو مختبرات معتمدة. وحيث أن بعض الأساتذة الباحثين لا ينتمون إلى هذه الهياكل، فقد طلب من لجنة البحث العلمي والتعاون دراسة طلب فتح باب اعتماد فرق أو مختبرات جديدة ليتسنى للأساتذة الراغبين في فتح مسالك بالدكتوراه وضع طلبات الاعتماد مع العلم أن فتح باب الاعتماد له تواريخ محددة ولا يمكن فتحه على مدار السنة. ولكي تتمكن الفرق والمختبرات المعتمدة من اختيارمركز للدراسات بالدكتوراه للانضواء داخله، يجب تحديد اختصاصات وخصوصيات كل مركز.
- في تقرير لجنة الشؤون البيداغوجية، ذكر موقع إلكتروني الذي نشر مقالا صحفيا حول نقطة الدخول الجامعي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش الذي أثير في اجتماع سابق. وطلب من اللجنة سحب اسم الموقع الالكتروني من تقريرها. وبررت اللجنة هذا الأمر بأنه بيداغوجي حيث يتعلق الأمر بالدخول الجامعي بمؤسسة جامعية علما أن مداولات المجلس لا يجب تسريبها وعلى الجميع احترام آراء ومداخلات أعضاء المجلس.
- تعرف الكلية المتعددة التخصصات بآسفي بعض المشاكل. وطالب رئيس المؤسسة بتعيين لجنة للوقوف على التدبير بهذه المؤسسة لأن إدارتها متهمة باختلالات في التسيير وأن المحاضر يتم تزويرها من طرف العمادة. وتعتبر هذه الاتهامات خطيرة في حق إدارة المؤسسة، وإذا تبين العكس، فعلى اللجنة أن توصي باتخاذ الإجراءات ضد من يتهم رئاسة المؤسسة بسوء التدبير.
- يجب طرح كل مشاريع الاتفاقيات والنصوص القانونية على لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية للبث فيها.

- إن تسجيل الموظفين لمتابعة الدراسة يعرف بعض العراقيل ولا يجب حرمانهم من هذا الحق مع احترام النصوص التنظيمية التي تؤطر هذه العملية. وطالب عضو أن تبث لجنة الشؤون البيداغوجية في هذه الطلبات على أن تبدي اللجنة البيداغوجية للمؤسسة المعنية رأيها في ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية بكل مسلك والعمل على دعم التكوين المستمر لفائدة الإداريين والتقنيين.
- يجب على منظمي المهرجان الدولي للموسيقى الجامعية تأطير الطلبة في هذا المهرجان حتى لا يؤثر على السير العادي للمؤسسة التي يقام فيها.
- يجب على كل مؤسسات الجامعة ترشيد نفقات صرف الميزانية وذلك لتلبية الحاجيات الأساسية والمتعلقة خاصة بالتدبير البيداغوجي والبحث العلمي.
- تخصص ميزانية التجهيز لتمويل مشاريع البناء والترميم والصيانة واقتناء المعدات. وقرار تخصيص قسط من هذه الميزانية لترميم بعض المؤسسات القديمة قرار مهم قد يرفع من جمالية مؤسسات الجامعة.

بعد ذلك، صادق المجلس على تقارير اللجان وذلك على الشكل التالي :

- فيما يخص تقرير لجنة البحث العلمي والتعاون، صادق المجلس على ميثاق أطروحات الدكتوراه وعلى النظام الداخلي الخاص بمراكز الدراسات في الدكتوراه.
- فيما يخص تقرير لجنة الشؤون الثقافية والتواصل، صادق على المشاريع التي عرضت في التقرير.
- أما فيما يخص تقرير لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية، فقد صادق المجلس على التعديلات التي أدخلت على مشروع اتفاقية شراكة إطار بين جامعة القاضي عياض والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مراكش تانسيفت الحوز. وأخبر المجلس أن النظام الداخلي للجامعة جاهز وسيعرض على أنظار المجلس للبث فيه في اجتماع مقبل. كما أن اتفاقية الشراكة بين الجامعة ونادي الصحافة بمراكش سلمت للجنة لإبداء رأيها فيها.
- بالنسبة لتقرير لجنة الشؤون البيداغوجية، فقد أدخل المجلس بعض التعديلات على هذا التقرير وذلك بحذف اسم الموقع الالكتروني الذي نشر مقالا حول نقطة الدخول الجامعي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش والذي أثير في اجتماع سابق للمجلس.

3 – المصادقة على معايير توزيع الميزانية

تعتبر جامعة القاضي عياض من الجامعات القليلة التي ينبني توزيع ميزانيتها على معايير موضوعية وعلمية. وفي اجتماع مجلس الجامعة يوم 23 فبراير 2006، قرر المجلس إعادة النظر في هذه المعايير. وكون لهذا الغرض لجنة ضمت السادة الأعضاء التاليين : عبد الرحمان عيادي وأحمد أسحل وعبد الواحد أحماني

ولحسن حنيش وناجي عبد النوري ومحمد الأكلع ومحمد الحمداوي ومولاي لحسن الإدريسي مبتسم وأحمد الجودي. وكلف مجلس التدبير السيد عبد النوري ناجي بتنسيق أشغال هذه اللجنة (محضر اجتماع مجلس التدبير يوم 13 يوليوز 2006). وقدمت اللجنة مشروع تعديل معايير توزيع الميزانية لمجلس التدبير الذي تدارسه في اجتماع 6 فبراير 2008 وأدخل عليه بعض التعديلات وصادق عليه (الوثيقة رفقته).

كما أخبر المجلس أنه بناء على قرار لمجلس التدبير، فقد تم إجراء محاكات بين المعايير القديمة والمعايير الجديدة. وتبين أن المعايير الجديدة لم تؤثر على توزيع الميزانية إلا بشكل طفيف في بعض المؤسسات.

وأخبر المجلس كذلك أن مشروع هيكلة الجامعة قد وافقت عليه وزارة المالية وسيخرج إلى الوجود قريبا كما أن هناك عدة نقاط قيد الدرس مع وزارة المالية فيما يخص التدبير المالي منها إمكانية رفع سقف أذينة الطلبية « Bon de Commande » وإضافة بنود جديدة في ميزانية الجامعة لحل بعض المشاكل في التدبير المالي.

وناقش الأعضاء مقترح المعايير الجديدة والتي يمكن تدقيقها بالقيام بدراسة تكلفة كل طالب حسب الحقل المعرفي وأن تحدد المعايير حسب المسلك والتخصص وليس حسب المؤسسة وذلك للرفع من موضوعيتها ودقتها.

وفي النهاية، صادق المجلس على المعايير التي تقدمت بها اللجنة التي كلفت بتحيينها مع إدخال تعديل على المعاملات الخاصة بطلبة الماستر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

4 – المصادقة على ميزانية 2008

صادق المجلس على ميزانية التسيير لسنة 2008. أما ميزانية التجهيز، فيتم تخصيصها لتمويل مشاريع بالمؤسسات بعد إجراء طلب للمشاريع ودراستها في مجلس التدبير.

ويجب على الجامعة أن تتهيأ من الآن للميزانية التي ستتم عبر التعاقد مع الدولة في السنوات المقبلة.

5 – النظام الأساسي الخاص بنادي الجامعة

يعتبر نادي الجامعة مكسبا مهما لجامعة القاضي عياض. ويجب المحافظة عليه وتحسين جودة خدماته. ولأجل ذلك، يجب التسريع بتسوية وضعيته وإخراج نظام أساسي خاص به إلى حيز الوجود يتماشى ومؤهلاته وطموحات الجامعة المتعلقة بالنادي.

ويعتبر مشروع النظام الأساسي المقدم للمجلس أول مشروع يحظى بموافقة كل المتدخلين خاصة منهم إدارة الجامعة ومجلس التدبير ومكتب جمعية منخرطي النادي ومصالح المراقبة المالية بالجامعة.

وتمت الإشارة إلى أن القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي يخول لمجلس الجامعة خلق مراكز تابعة للجامعة.

وصادق المجلس على هذا المشروع والمتعلق بالنظام الأساسي الخاص بنادي جامعة القاضي عياض.

6 – المصادقة على النظام الأساسي الخاص بالتكوين المستمر

نظرا لوفرة مواد هذا الاجتماع، فقد أرجأ المجلس دراسة ومناقشة هذه النقطة إلى اجتماع مقبل.

7 – مختلفات

7 – 1 – فتح طلبات الاعتماد لتكوين المختبرات وفرق البحث

طالب العضو، مقترح النقطة، فتح باب طلبات اعتماد فرق ومختبرات البحث العلمي بصفة استثنائية ولو لمدة وجيزة إلى حين فتح طلبات الاعتماد المقررة حسب جدول الأعمال المحدد. ويأتي هذا الطلب من أجل تمكين بعض الأساتذة الباحثين خاصة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية من تشكيل هياكل للبحث العلمي حتى يتمكنوا من الانخراط في مراكز الدراسات بالدكتوراه، الشرط المطلوب من أجل وضع طلبات اعتماد مسالك للدكتوراه. وقرر المجلس إحالة الطلب على لجنة البحث العلمي والتعاون للنظر فيه.

لجنة الصياغة

المقرر: الكاتب العام للجامعة – ذ. رشيد هلال

المراجعة :

- ذة : لطيفة الداودي
- ذ : مولاي الطيب لومي

صودق عليه في اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 24 يوليوز 2008.